The impact of First-time Adoption of International Financial Reporting Standards in the value Relevance / applied research for a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange

Mohammed Talibe Mohammed
Federal Board of Supreme Audit
Mohammed.Abbas1701@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Saad Salman Al-Moaini
Postgraduate for Accounting and Financial Studies- University of Baghdad
saad.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 15/1/2024 Accepted: 20/2/2024 Published: 30/6/2024

Abstract:

The research aims to evaluate the impact of the transition from local accounting standards to International Financial Reporting Standards (IFRS) on financial statements, and measure the change in the value relevance of financial accounting information, i.e. the book value of property rights and profits before and after applying the International Financial Reporting Standard (IFRS1), and to test the impact of applying the standard. In order to suit the book value per share and the value of accounting earnings per share, and for the purpose of achieving the research objective, financial statements were prepared for the banks in the research sample that applied the International Financial Reporting Standard (1) and were listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2013-2015) before adoption and for the period (2016-2019) after. Adoption and then the value suitability was calculated through the use of the price model, enhanced with statistical methods and programs represented by the (SPSS) program to test the research hypotheses, and the most important conclusions reached are that the adoption of international accounting standards and international financial reporting standards affects the value suitability of the banks in the research sample and this It confirms the validity of the conclusion that financial statements prepared based on international financial reporting standards express themselves more appropriately than traditional statements, and the most important recommendations reached are that bank management must adhere to all requirements of international accounting and financial reporting standards to enhance the characteristics of accounting information for users of financial statements, because adherence to those standards It makes the financial statements honestly express the true contents of the numbers and events they contain.

Keywords: Financial Reporting Standard, value relevance.

دور تبني معايير الابلاغ المالي الدولي لأول مرة IFRS1 في ملاءمة القيمة / بحث تطبيقي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

محمد طالب محمد
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

ا. م. د. سعد سلمان المعيني
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد

المستخلص :

يهدف البحث الى تقييم تأثير الانتقال من المعايير المحاسبية المحلية الى معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) على البيانات المالية ، وقياس التغير في ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية المالية قبل وبعد تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS1) واختبار تأثير تطبيق المعيار في ملاءمة القيمة الدفترية للسهم وقيمة الارباح المحاسبية للسهم ، ولغرض تحقيق هدف البحث تم اعداد البيانات المالية للمصارف عينة البحث المطبقة لمعيار الابلاغ المالي الدولي (1) والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013– 2015) قبل التبني وللفترة (2016–2019) بعد التبني ومن ثم تم احتساب ملاءمة القيمة من

خلال استخدام نموذج السعر، معززاً بالأساليب والبرامج الاحصائية المتمثلة في برنامج (SPSS) لاختبار فرضيات البحث ، وأهم الاستنتاجات التي توصل اليها ، ان تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية يؤثر في ملاءمة القيمة للمصارف عينة البحث وهذا يؤكد صحة الاستنتاج القائل ان القوائم المالية المعدة بالاعتماد على معايير الابلاغ المالي الدولية تعبر بشكل اكثر ملاءمة من القوائم التقليدية ، واهم التوصيات التي توصل اليها، على إدارات المصارف الالتزام بكافة متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية لتعزيز خصائص المعلومات المحاسبية لمستخدمي البيانات المالية لكون الالتزام بتلك المعايير يجعل القوائم المالية تعبر بشكل صادق عن حقيقة المضامين التي تحملها من ارقام واحداث .

الكلمات الدالة: معيار الابلاغ المالي، ملاءمة القيمة.

المقدمة :

ان التغيرات في معايير الابلاغ المالي الدولية من شأنها ان تنعكس على محتوى وشكل المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية ، كما ان اعداد القوائم المالية على هذه المعايير ، يمكن الوحدات الاقتصادية من المنافسة في الاسواق العالمية ، اذ ان المستثمرين الدوليين يهتمون بتطبيق معايير ذات جودة عالية وأكثر طلباً للقوائم المالية المعدة وفق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS . اضافة الى ذلك فان هذه المعايير تساهم ايضاً في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتعزيز جودة التقارير المالية واعطاء اشارة ايجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للوحدة الاقتصادية فضلاً ان القوائم المالية المعدة وفقاً لها تقدم المعلومات المطلوبة والاكثر فائدة للمستثمرين لأغراض التنبوء والتقييم واتخاذ القرارات ، كما ان الارباح المعلنة في ظل تطبيق هذه المعايير تكون اكثر تعبيراً عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية ، وان ملاءمة القيمة ترتبط جوهرياً بمستوى الافصاح في التقارير المالية وان قدرة المستثمرين تزداد على تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل افضل كلما زاد مستوى الافصاح في التقارير المالية وهذا سوف يؤدي الى زيادة الطلب على اسهم الوحدة الاقتصادية ومن ثم تعزيز قيمتها السوقية ، وعلى ضوء ما تقدم تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي هل تتأثر مؤشرات قياس ملاءمة القيمة (القيمة السوقية للسهم ، عائد السهم) بالاستناد الى البيانات الواردة في التقارير المعدة على وفق المعايير الدولية ، وعليه تكونت هيكلية البحث من أربعة مباحث تضمن المبحث الأول منهجية البحث، اما المبحث الثاني فقد ركز على الجانب النظري للبحث، في حين عرض المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث، وأخيرا المبحث الرابع ركز على الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول/ منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث : ان تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) في الوحدات الاقتصادية العراقية يعد تحدياً كبيراً في مجال القياس والافصاح المحاسبي وانعكاسه على قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية لأغراض مستخدميها ، وان عملية التبني تؤدي الى تأثيرات في العديد من المجالات ومن بينها ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية قبل وبعد تطبيق تلك المعايير ، اذ قام البنك المركزي العراقي بالزام المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تقاريرها المالية لعام /2016 ، في الوقت الذي نجد فيه ان البيئة المحاسبية العراقية لم تتكيف كلياً مع هذه المعايير الدولية.

وعليه تكمن مشكلة البحث في التساؤلات الآتي :

أ- هل تتأثر مؤشرات قياس ملاءمة القيمة (القيمة السوقية للسهم ، عائد السهم) بالاستناد الى البيانات الواردة في التقارير المعدة على وفق المعايير الدولية ؟

ب- هل ان تبني المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعايير الابلاغ المالي الدولية يؤثر في أدائها .

1-2 أهمية البحث : تنبع اهمية البحث من اهمية تبني معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة (IFRS1) بوصفها أداة مهمة لإنتاج تقارير مالية موحدة ، لذلك وباعتبار المصارف العراقية قد تبنت معايير الابلاغ المالي الدولية يعد من المهم دراسة ابعاد هذا التبني وتأثيره في ملاءمة القيمة لهذه المصارف مقارنةً بالمدة قبل التبني من خلال بيان ووصف وتحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية وبين قيمة الأسهم .

1-3 اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الآتي :

أ. التعرف على آلية التحول الى معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) وعلى خطوات التطبيق والتعرف على ملاءمة القيمة .

ب. تسليط الضوء على الفروقات بين تطبيقات النظام المحاسبي الموحد للمصارف ومعايير الابلاغ المالي الدولية .

ج. عرض العلاقة بين معايير الابلاغ المالي الدولية وملاءمة القيمة .

د. دراسة واقع الافصاح المحاسبي قبل وبعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث .

هـ. قياس التغير في ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية المالية قبل وبعد تطبيق معيار الابلاغ المالي (IFRS1) واختبار تأثير تطبيق المعيار في ملاءمة القيمة الدفترية للسهم وقيمة الارباح المحاسبية للسهم .

1-4 فرضية البحث: يسعى البحث الى اختبار الفرضيات الاتية :-

أ- هنالك علاقة ارتباط معنوية بين معايير الابلاغ المالي الدولية وملاءمة القيمة .

ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على ملاءمة القيمة .

1-5 متغيرات البحث: تتمثل متغيرات البحث بالآتي :

المتغير المستقل: معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS1) .

المتغير التابع : ملاءمة القيمة .

1-6 مجتمع وعينه البحث : يتمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، والمتمثلة بالمصارف العراقية التجارية الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، والبالغ عددها (23) مصرفاً تجارياً والمطبقة لمعايير الابلاغ المالي الدولية بدءاً من سنة 2016 طبقاً لقرار وتعليمات البنك المركزي العراقي. وتم اختيار عينة من هذه المصارف وتتمثل بالمصارف الاتية :

- المصرف الاهلي العراقي
- المصرف التجاري العراقي
- مصرف بغداد
- مصرف المنصور للاستثمار
- مصرف الخليج التجاري

وقد تم اختيار هذه المصارف بطريقة العينة العمدية ، كونها الاعلى تصنيفاً على وفق تصنيف البنك المركزي ولتوافر البيانات والمعلومات اللازمة للبحث فيها .

1-7 حدود البحث

أ- الحدود الزمانية: تتمثل بالتقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث للسنوات (2013-2015) قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية وللمدة (2016-2019) بعد التبني .

ب- الحدود المكانية: تتمثل بالبيئة العراقية من خلال الاعتماد على عينة من المصارف المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتي تطبق معايير الابلاغ المالي الدولية .

المبحث الثاني/ الإطار النظري

2-1 تأريخ وتطور معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) : يمتد تاريخ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لأكثر من 50 عاماً. تم إصدار المجموعة الأولى من معايير المحاسبة الدولية (IAS) في عام 1973 من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، حيث اصدرت اللجنة (41) معيار باسم معايير المحاسبة الدولية حتى عام 2000 . والتي تمت إعادة هيكلتها لاحقًا وبالتحديد في عام 2001 لتشكل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي استلم مهام لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث وافق المجلس على ابقاء كافة المعايير والتفسيرات الصادرة عن اللجنة سارية المفعول وتغيير مسمى المعايير الى اسم معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) والتي بلغ عددها (17) معيار حتى الان و (2) معيار متعلقة بالاستدامة تم اصدارها من قبل مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) .

جدول (1) معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية النافذة والملغاة

معايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية النافذة والملغاة				
معايير المحاسبة الدولية IASC	معايير المحاسبة الدولية السارية المفعول	المعايير المحاسبة الدولية الملغاة	معايير الابلاغ المالي الصادرة	معايير الابلاغ المالي المتعلقة بالاستدامة الصادرة عام 2023
41 معيار	27 معيار	14 معيار	17 معيار	2 معيار – IFRS S1 : المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة . – IFRS S2 : الافصاحات المتعلقة بالمناخ لدفع عملية صنع القرار المستدام .

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS.

2-2 تعريف معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) : نماذج وارشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات , وتهدف الى معرفة اسس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والاحداث والظروف على المركز المالي للشركة , كما تهدف الى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الاخرى لمساعدة المستثمرين في اسواق المال العالمية والمستخدمين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية (Iman,2017:16) .

2-3 الاختلافات ما بين متطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية والقواعد المحاسبية المحلية : يمكن ان يكون الاختلاف ما بين متطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية والقواعد المحاسبية في المصارف العراقية تأثيرا جوهرياً بالقوائم المالية، اذ يوضح الجدول إدناه الاختلافات المفاهيمية والتطبيقية بين قواعد المحاسبة العراقية ومعايير الابلاغ المالي الدولية.

جدول (2) الاختلافات بين قواعد المحاسبة العراقية ومعايير الابلاغ

اساس الاختلاف	قواعد المحاسبة العراقية	معايير الابلاغ المالي الدولية
معايير المحاسبية	مستندة بدرجة أكبر الى قواعد	مستندة الى أساس المبادئ بشكل أكبر
قياس وأحكام تقييم	قواعد صارمة لا تسمح بالأحكام	تسمح بالأحكام وبتطبيق القيمة العادلة
الافصاح	تشترط افصاحات ولكن غير شاملة	تشترط افصاحات شفافة لسياسات محاسبية جوهرية ومتطلبات افصاح شاملة
موجودات مالية بالقيمة المطفأة	قسط ثابت لاحتساب ايراد فوائد واطفاء خصم او علاوة اصدار موجودات مالية تسجل بالكلفة المطفأة .	استعمال الفائدة الفعالة لاحتساب ايراد فوائد واطفاء خصم / علاوة الاصدار لموجودات مالية مسجلة بالكلفة المطفأة .
نفقات التأسيس	رسملة نفقات التأسيس كنفقات مؤجلة تطفأ بالقسط الثابت لخمس سنوات.	عدم رسملة نفقات التأسيس وتسجيلها كمصاريف وقت حدوثها .
معاملات الاطراف ذات العلاقة	الافصاح عنها وفق القاعدة المحاسبية (10) فقرة (20) الافصاح عن الجهات ذات العلاقة وتعليمات النظام المحاسبي في تقرير مجلس الادارة .	الافصاح في الايضاحات وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS24) ومعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS 7)
الاستثمارات	التقييم بالكلفة او السوق ايهما اقل والافصاح عن اجمالي الاستثمارات في الميزانية ، وتقديم تفاصيل عنها في كشف مرفق بالقوائم المالية باسماء الشركات المساهم فيها والافصاح عن القطاعات	قيمة عادلة وتصنيف لثلاث فئات : – قيمة عادلة من خلال دخل تشغيلي . – قيمة عادلة عبر دخل اخر (دخل شامل) – تكلفة مطفأة (اصل دين)

	التي تم الاستثمار فيها .	أ- تدفقاته النقدية التعاقدية اصل المبلغ وفوائده ب- الاحتفاظ بها لتحصيل تدفقات نقدية
ابلاغ عن المخاطر المصرفية	الافصاح عنها حسب القاعدة المحاسبية (10) الفقرة (18)	افصاح عن معلومات تتيح للمستخدمين تقدير طبيعة ومدى مخاطر أدوات مالية .

المصدر : اعداد الباحثان استناداً الى القواعد المحاسبية المحلية والنظام المحاسبي الموحد والمعايير الدولية .

2-4 الاستعداد للتحول معايير المحاسبة الدولية : ان تطبيق المعايير الدولية في العراق هو شيئا جديدا حيث تختلف مفاهيمها ومبادئها عن المعايير والقواعد المحلية ، فالمعايير الدولية تتضمن متطلبات قياس وعرض وافصاح تفوق ما تطلبه المعايير والقواعد العراقية نظرا لتغطيتها لمواضيع لا تغطيها المعايير المحلية العراقية لذلك يتطلب الاستعداد للتحول لها امرا مهما جدا لتحقيق الهدف المنشود من تطبيق تلك المعايير . فالخطوة الاولى للاستعداد للتحول للمعايير الدولية هي التدريب واعادة التأهيل وذلك يحتاج الى وقت ومال ومما يزيد اهمية التدريب هو ان تطبيق المعايير الدولية ليست عملية ميكانيكية ، بل انها تعتمد كثيرا على فهم متطلبات المعايير وترابطها مع بعض في ظل بيئة الوحدة الاقتصادية وديناميكية الاعمال. ، (Saudi Organization for Certified Public Accountants,2016:35) ، وان تبني المعايير المحاسبية الدولية يحقق مجموعة من الفوائد للشركات والمستثمرين ومنها معلومات محاسبية عالية الجودة والنوعية التي تتصف بالموثوقية وبالتالي تزداد مصداقية القوائم المالية (Al-Janabi et al.,2022:174)

2-5 تحديد تاريخ التحول الى معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) : يحدد تاريخ التحول الى معايير الابلاغ المالي الدولية على أنه بداية لأقرب فترة تعرض فيها الوحدة الاقتصادية معلومات مقارنة كاملة وفقاً للمعايير الدولية (IFRS) في قوائمها المالية الأولى المعدة وفقاً لتلك المعايير . حيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي (IAS1) عام واحد فقط من المعلومات المقارنة ، على أن يكون تاريخ التحول الى معايير الابلاغ المالي الدولية هو بداية فترة عمل التقارير المالية المقارنة ، (Arafa,2016:114) .

الشكل (1) تاريخ التحول والاثبات

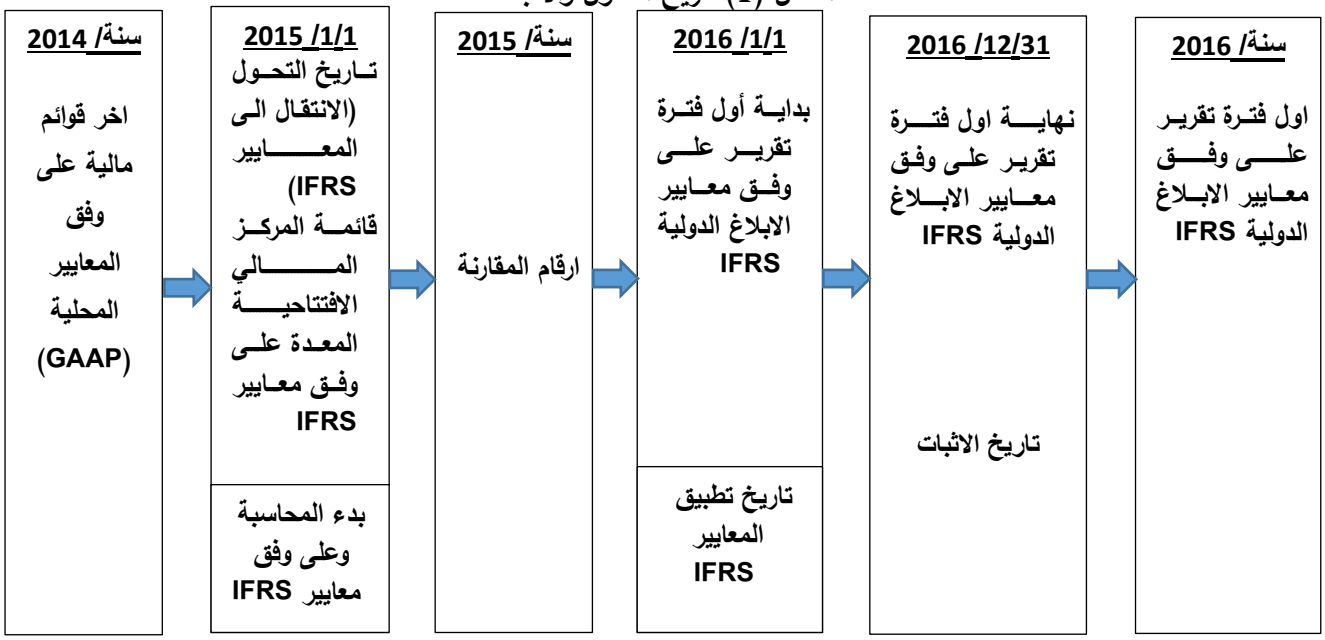

المصدر : (اعداد الباحثان بالاعتماد على المعيار IFRS1)

2-6 قائمة المركز المالي الافتتاحية :المالي الدولية وهذا يتطلب من الوحدة الاقتصادية اجراء معالجات محاسبية تتضمن تطبيق جميع المعايير الدولية النافذة والتي لها علاقة بنشاط الوحدة الاقتصادية باستثناء (الادوات المالية ، عقود التأمين) ، يتمحور المعيار في كيفية اعداد وتطبيق قائمة المركز المالي الافتتاحية .

ويتوجب على الوحدة الاقتصادية استخدام نفس السياسات المحاسبية في ميزانيتها الافتتاحية وجميع الفترات المعروضة فيها قوائمها المالية والتي تطبق (IFRS) ، اي انه يجب التطبيق الكامل بأثر رجعي للمعايير النافذة في تاريخ تقارير الوحدة الاقتصادية مع بعض الاستثناءات المحدودة المتعلقة بالأدوات المالية وعقود التامين . (Abu Nassar & Hamidat,2020:511).

جدول (3) خطوات اعداد قائمة المركز المالي الافتتاحية وفق معيار (IFRS1)

الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات بموجب المعايير الدولية	عدم الاعتراف ببعض الأصول والالتزامات السابقة التي لاتسمح المعايير الدولية بذلك .	اعادة التصنيف من المبادئ المحاسبية المقبولة الى المعايير الدولية	اعادة القياس (تطبيق المعايير الدولية) قياس كافة الاصول والالتزامات المعترف بها وفقا لمعايير الابلاغ	الاعتراف بالفروقات في حقوق الملكية (التعديل)
– الادوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة – اصول والتزامات خطط مزايا معاشات التقاعد – اصول والتزامات الضريبة المؤجلة – اصول والتزامات الايجار التمويلي – الاصول غير الملموسة المقتناة – تكاليف التطوير الداخلية عند حدوث الجدوى الاقتصادية وباقي الشروط – المدفوعات على اساس الاسهم	– مصاريف التأسيس – مصاريف البحث – مصاريف ما قبل التشغيل – الخسائر المستقبلية – المخصصات والاحتياطات العامة – الاصول الضريبية المؤجلة والتي ليس من المتوقع الاستفادة منها – الاصول غير الملموسة التي لا تنطبق عليها متطلبات الاعتراف – استهلاك الاصول التي لم يبدأ استخدامها بعد	– اسهم الخزينة يتم اعادة تصنيفها من اصول الى حقوق الملكية بالسالب . – الاسهم الممتازة القابلة للاسترداد يتم اعادة تصنيفها من حقوق الملكية الى الالتزامات . – الارباح الموزعة – تحليل الاصول والالتزامات الى متداول وغير متداول – فصل الادوات المالية الى مكون حقوق ملكية ومكون التزام – الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع (IFRS 5)	– اعادة تقييم الاصول الثابتة ، الاستثمار العقاري ، الاصول البيولوجية . – الادوات المالية بالقيمة العادلة او التكلفة المستهلكة . – التزامات مزايا العاملين . – افضل تقدير للمخصصات بموجب IAS37 – انخفاض / اضمحلال قيمة الاصول – اعادة تقييم المخزون – الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع (IFRS 5) – المدفوعات على اساس الاسهم – الالتزام طبقا لمعيار (IFRS 2)	الارباح المحتجزة او أي فئة معنية

المصدر : (من اعداد الباحثان بالاعتماد على المعيار IFRS1)

2-7 ماهية ملاءمة قيمة المعلومات (value relevance) : تمثل الملاءمة (Relevance) أحد أبرز خصائص جودة المعلومات المحاسبية حيث يستخدم مصطلح ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة للتعبير عن قدرة الأرقام المحاسبية على ان تعكس المعلومات الاساسية على اسعار الاسهم ومن ثم فان ملاءمة القيمة يستدل عليها من خلال الارتباط الاحصائي بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للاسهم او عوائد الاسهم (Lui.et.al , 2007 : 4) .

اشارت الأدبيات بان الرقم المحاسبي يكون ملائم القيمة اذا كان لديه ارتباط متوقع مع القيم السوقية للأسهم , وان دراسة Amir et al (1993) هي اول دراسة استخدمت مصطلح ملاءمة القيمة لوصف هذا الارتباط ومن ثم تلى ذلك عدة دراسات اخرى وكان القاسم المشترك بين هذه الدراسات هو ان الرقم المحاسبي يعد ذا قيمة ملاءمة اذا كان لديه ارتباط معنوي مع القيمة السوقية للسهم، ويبين Robu et al بأن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية تركز على نمذجة العلاقة بين القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية والمعلومات المحاسبية ، اي ان التغيير في سعر السهم يتحدد من خلال المعلومات المحاسبية في القوائم المالية (Robu et al, 2016 :79) ، ويرى (Francis & Schipper, 1999:326) ان المعلومات المحاسبية التي يفصح عنها في القوائم المالية تعد ذات قيمة ملاءمة من خلال تأثيرها على الأسعار السوقية للأسهم ، ويحدث ذلك من خلال قدرتها على توفير المعلومات التي تساهم في تقدير القيمة الحقيقية للأسهم لان الأسعار السوقية للاسهم لا تمثل هذه القيم الحقيقية ومن ثم يتم قياس ملاءمة المعلومات المحاسبية على انها الارباح المتولدة اعتماداً على هذه المعلومات ، اذ تعتبر القيم السوقية للسهم من اهم القيم من وجهة نظر المستثمرين كما انها تعكس القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين ، وكذلك تعد واحدة من القيم التي تساعد في تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية في سوق الاوراق المالية (Mahmoud et al, 2021 :48) .

باختصار فان فكرة ملاءمة القيمة تنطلق من العلاقة بين المعلومات المحاسبية وسعر السهم الحالي بمعنى توجد هناك علاقة قوية بين كل من سعر السهم او عائده من جهة والمعلومات المحاسبية من جهة اخرى مما يدل على وجود ملاءمة قيمة في تلك المعلومات . فملاءمة القيمة تستند على فكرة ان الارقام المحاسبية يتوجب ان تفسر وتوضح المعلومات المتضمنة في السعر او العائد . فبالتالي فان ملاءمة القيمة تتبع من قدرة الارقام المحاسبية لشرح التباين في السعر او العائد .

2-8 ملاءمة القيمة في ظل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) : ان التغيرات في معايير الابلاغ المالي الدولية من شأنها ان تنعكس على محتوى وشكل المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية ، كما ان اعداد القوائم المالية على هذه المعايير ، يمكن الوحدات الاقتصادية من المنافسة في الاسواق العالمية ، اذ ان المستثمرين الدوليين يهتمون بتطبيق معايير ذات جودة عالية وأكثر طلباً للقوائم المالية المعدة وفق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS . اضافة الى ذلك فان هذه المعايير تساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتعزيز جودة التقارير المالية واعطاء اشارة ايجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للوحدة الاقتصادية فضلاً ان القوائم المالية المعدة وفقاً لها تقدم المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين . (Ghoneimi, 2023 :17)

ان الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة للمستثمرين لاغراض التنبوء والتقييم ، كما ان الارباح المعلنة في ظل تطبيق هذه المعايير تكون اكثر تعبيراً عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية (Meligi, 2014 :5) . وان ملاءمة القيمة ترتبط جوهرياً بمستوى الافصاح في التقارير المالية وان قدرة المستثمرين تزداد على تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل افضل كلما زاد مستوى الافصاح في التقارير المالية وهذا سوف يؤدي الى زيادة الطلب على اسهم الوحدة الاقتصادية ومن ثم تعزيز قيمتها السوقية (Jaffar et al ,2019:305) .

2-9 علاقة ملاءمة القيمة بمعايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) : ان تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بالاستناد الى المعايير التي تكون رصينة و كفوءة والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل اصحاب المصلحة بسبب انها تعبر بصدق وعدالة عن الاحداث الاقتصادية التي حدثت داخل هذه الوحدة .

أ- ملاءمة القيمة و IFRS1 تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة : ان تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 1 الخاص بتبني المعايير لأول مرة يزيد من ملاءمة القيمة من خلال التغييرات التي تحدث على عرض بنود القوائم المالية فضلاً عن اسس القياس التي يتم اعتمادها والحسابات التي يتم استخدامها واضافتها وتغييرها او الغاءها والتي تساهم في توفير معلومات ذات جودة عالية تعبر عن حقيقة عمل الوحدات الاقتصادية واحداثها الاقتصادية .

ب- ملاءمة القيمة و IFRS 9،7 الادوات المالية : يهدف المعيار IFRS9 الى وضع مبادئ لأعداد التقارير المالية للموجودات والمطلوبات المالية التي ستقدم معلومات مفيدة وذات صلة لمستخدمي البيانات المالية لتقييمهم للمبالغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية (Jaffar et al,2019:304)، ويعتبر معيار IFRS9 معيارا معقداً وهذا يثير التساؤل حول ما اذا كان هذا المعيار يوفر معلومات أكثر فائدة لأسواق الاسهم ، وان المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية تلخص الى حد ما قيمة الوحدة الاقتصادية وهذا ما يسمى بملاءمة القيمة ، اذ يؤثر تطبيق معيار 9 بشكل مباشر على القيمة الدفترية للسهم واكثر توجهاً نحو القيمة العادلة ، والنتائج التي توصل اليها (Schaap) تشير الى ان المستثمرين ينظرون الى معيار 9 معيارا محاسبيا يعزز قيمة المساهمين وان ملاءمة القيمة سوف تزداد بعد تطبيق المعيار .

ت-ملاءمة القيمة و IAS1 عرض القوائم المالية : ان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لغرض عرض بنود القوائم المالية بما ينسجم مع التطورات الحاصلة في البيئة المحيطة لغرض توفير معلومات موحدة قابلة للمقارنة والفهم من قبل اصحاب المصلحة لترشيد قراراتهم .

المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي للبحث

3-1 واقع الافصاح المحاسبي بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية : قام الباحثان بالاطلاع على البيانات المالية للمصارف عينة البحث وعن تقارير مراقبي الحسابات لهذه المصارف للتعرف على واقع الافصاح المحاسبي قبل تطبيق معايير الابلاغ

المالي الدولية اي على وفق تطبيقات النظام المحاسبي الموحد الخاصة بالمصارف والقواعد المحلية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق وبعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية ولاسيما متطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS1,7,9) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS1,16,38) وتوصل الى الآتي :

1- مصرف الاهلي العراقي: في سنة 2016 تحول المصرف من السياسات المحاسبية المحلية (اتباع النظام المحاسبي الموحد للمصارف والقواعد المحلية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق) الى معايير الابلاغ المالي الدولية ونتيجة لذلك يترتب على المصرف اجراء تغييرات في الاعتراف والقياس وعرض العمليات والارصدة ، قام المصرف بإعداد القوائم المالية على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية كما في 2016/12/31 فضلاً عن ارقام المقارنة للسنة المنتهية كما في 2015/12/31 كما هو موضح في اهم السياسات المحاسبية ، من خلال تحضير القوائم المالية تم اعداد قائمة المركز المالي كما في 2015/1/1 وهو تاريخ التحول للمعايير المحاسبية الدولية و 2015/12/31 وقائمة المركز المالي كما في 2016/12/31 وهو تاريخ الانتقال .

وفي نفس السياق قام المصرف ايضا بإجراء التعديلات الرئيسة على بياناته المالية المعدة على وفق القواعد المحلية والمتمثلة بالنظام المحاسبي الموحد للمصارف وكما مبين في الجدول رقم (5)

الآتي التأثيرات التي طرأت على القوائم المالية للمصرف عينة البحث نتيجة تبني معايير الابلاغ المالي الدولية :

اولا- معيار تبني معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة IFRS1 .

جدول رقم (4) قيود التسوية في 2015/1/1

اسم الحساب	الرصيد كما في 2015/1/1 (قبل التعديل)		قيود التسوية		الرصيد كما في 2015/1/1 (بعد التعديل)	
	مدين/ الف دينار	دائن /الف دينار	مدين/ الف دينار	دائن /الف دينار	مدين/ الف دينار	دائن /الف دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة	155676306	-	4362055	-	160038361	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1669250	-	1041057	-	2710307	-
مخصص ضريبة الدخل	-	2735747	-	2025081	-	4760828
مطلوبات اخرى	-	7343033	-	319669	-	7662702
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	4042386	-	4042386
احتياطي القيمة العادلة	100452	-	-	1041057	-	940605
ارباح مدورة	-	9014541	2025081		-	6989460
المجموع	157446008	19093321	7428193	7428193	162748668	24395981

المصدر : من اعداد الباحثان

وتبين للباحث الاتي :

اولا- احتياطي مخاطر مصرفية عامة البالغ رصيد تعديلها (4042386) الف دينار اذ تم فصل مخصص الائتمان التعهدي في حساب منفصل بأسم(احتياطي مخاطر مصرفية عامة) بدلاً من عرضه في مخصص ديون مشكوك في تحصيلها . اي تم استبعاده من مخصص ديون المشكوك في تحصيلها واضافته الى احتياطي مخاطر مصرفية .

ثانيا- موجودات مالية بالقيمة العادلة البالغ رصيد تعديلها (1041057) الف دينار تمثل التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر حيث كان المصرف يقوم بالاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الموحد من قائمة الدخل .

ثالثا– مخصص ضريبة الدخل البالغ رصيد تعديلها (2025081) الف دينار قام المصرف باجراء القيد الخاص بمصروف ضريبة الدخل من ح/ مصروف ضريبة الدخل الى ح/ مخصص ضريبة الدخل بدلاً من اعتباره توزيع من ارباح السنة المالية كما كان المصرف يقيدها سابقاً .

رابعا– مطلوبات اخرى البالغ رصيد تعديلها (319669) الف دينار تم اعادة تصنيف مخصص سرقة نقد فرع اربيل لسنة /2014 في حساب منفصل بأسم (مخصص فروقات نقدية) ضمن حساب مطلوبات اخرى بدلاً من عرضه من ضمن حساب (مخصص ديون مشكوك في تحصيلها) .

جدول رقم (5) قيود التسوية في 2015/12/31

اسم الحساب	الرصيد كما في 2015/12/31 (قبل التعديل)		قيود التسوية		الرصيد كما في 2015/12/31 (بعد التعديل)	
	مدين/ الف دينار	دائن /الف دينار	مدين/ الف دينار	دائن /الف دينار	مدين/ الف دينار	دائن /الف دينار
ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	65546383	–	234231	–	65780614	–
تسهيلات ائتمانية مباشرة	179744851	–	–	229047	179515804	–
موجودات اخرى	28285214	–	–	234231	28050983	–
ودائع بنوك ومؤسسات مالية اخرى	–	78849861	–	247120	–	79096981
مخصص ضريبة الدخل	–	16023	–	1889500	–	1905523
مطلوبات اخرى	–	5713651	247120	–	–	5466531
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	–	4042386	229047	–	–	3813339
احتياطي القيمة العادلة	106103	–	32852	–	138955	–
ارباح مدورة	–	5872850	1856648	–	–	4016202
المجموع			2599898	2599898		

المصدر : من اعداد الباحثان

وتبين للباحث الآتي :

اولا– ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى ، والموجودات الاخرى البالغ رصيد تعديلهما (234231) الف دينار ، وودائع بنوك ومؤسسات مالية اخرى ، ومطلوبات اخرى البالغ رصيد تعديلهما (247120) الف دينار ، تم اعادة تصنيف الفوائد المدفوعة للمصارف الخارجية والتي تم قيدها على حسابات مطلوبات وموجودات اخرى سابقاً في حين تم قيدها على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية على حسابات المصارف ذات العلاقة بهذه الفوائد .

ثانيا– احتياطي القيمة العادلة ازدادت بمقدار (32852) الف دينار نتيجة معالجة والطرف الاخر الذي تأثر بهذه المعالجة هو حساب ارباح مدورة ، وان مخصص ضريبة الدخل ازداد بمقدار (1889500) والحساب الذي تأثر ايضاً بهذه المعالجة هو حساب الارباح المدورة .

ثانيا– معيار عرض القوائم المالية IAS1 .

بعد تبني المصرف المعايير المحاسبية الدولية قام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS1) وبذلك قام باعداد القوائم المالية الاتية:

1–قائمة المركز المالي .

2–قائمة الدخل .

3–قائمة الدخل الشامل .

4–قائمة التغير في حقوق المساهمين .

5-قائمة التدفقات النقدية (معيار المحاسبة الدولي رقم7)

6-الايضاحات التفسيرية (ملخص لاهم السياسات المحاسبية) .

ادناه الحسابات التي تم اعادة تسميتها لتتوافق مع تسميات المعايير المحاسبية الدولية وعلى مستوى كل قائمة .

الجدول (6) حسابات قائمة المركز المالي على وفق المعايير المحلية والدولية

ت	اسم الحساب وفق المعيار المحلي	اسم الحساب وفق المعيار الدولي	الملاحظات
1	النقد في الصندوق والمصارف : – نقدية لدى البنك المركزي – نقدية لدى المصارف الاجنبية والمحلية .	– نقد وارصدة لدى البنوك المركزية – ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى .	اعتمد المصرف على ترتيب اصوله والتزاماته على اساس السيولة وقد اجازه المعيار ذلك خصوصاً اذا كان ذلك يعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المقدمة .
2	الاستثمارات	– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. – موجودات مالية بالكلفة المطفأة . – موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	في التسمية السابقة كانت غير واضحة وكان اسم (الاستثمارات) مصطلح عام في حين التسمية الجديدة بينت اين هذه الاستثمارات مما زاد من عملية الافصاح وملاءمة المعلومات .
3	– القروض والتسليفات . – المدينون	– تسهيلات ائتمانية مباشرة . – مدينو العملة المحلية – مدينو العملة الاجنبية(بالتكلفة المطفأة)	ان الاهمية النسبية للبند تلعب دورا في الافصاح عنه بشكل منفصل في القوائم المالية من عدمه . لذلك في التسمية الجديدة اصبح هنالك تفصيل اكثر .
4	– موجودات ثابتة – مشروعات تحت التنفيذ	ممتلكات واراضي ومعدات	تم تغيير التسمية الى ممتلكات ومعدات واصبحت ايضا مشروعات تحت التنفيذ جزء منها والتي تمثل المدفوعات المسددة .
5	– النفقات الايرادية المؤجلة	اصول غير ملموسة	ظهر نتيجة اعادة تصنيف وفق معيار الـ(IFRS1) .
6	– حسابات جارية وودائع	– مطلوبات مالية : حسب التصنيف • التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر . • التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر – ودائع بنوك ومؤسسات مالية اخرى – ودائع العملاء – تأمينات نقدية	
7	– الدائنون – التخصيصات	– دائنو العملة المحلية – دائنو العملة الاجنبية – مشتقات مالية–قيمة عادلة سالبة	مابين تغيير التسمية واعادة تصنيف . ان معيار IAS1 سمح لمعدي قائمة المركز المالي باضافة بنود اخرى اليها من اجل تعزيز فهم القوائم المالية وليس من الضروري الالتزام بالمسميات الواردة في المعيار .
8	الاحتياطيات	– احتياطي اجباري – احتياطي مخاطر مصرفية عامة – احتياطي توسعات – احتياطي القيمة العادلة	وفق المعيار الدولي تم اظهار تفاصيل حساب الاحتياطيات في متن قائمة مركز المالي في حين وفق المعيار المحلي اكتفى باظهاره بشكل اجمالي اما تفاصيل الحساب يكون مع الكشوفات المرفقه للبيانات المالية. ظهر نتيجة اعادة تصنيف وفق معيار الـ(IFRS1) .
9	– راس المال الاسمي والمدفوع – الفائض المتراكم	– راس المال المدفوع. – علاوة الاصدار. – ارباح محتجزة – فائض اعادة التقييم. – ارباح الحيازة غير المتحققة	
تعليقات عامة : – الهيكل العام لقائمة المركز المالي المعدة من قبل المصرف تمثل بعرض اجمالي الاصول في الجهة العليا واجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين في الجهة السفلى وهذا متوافق مع مضمون معيار IAS1 . وفي نفس السياق يبدو ان المصرف قام بعرض القوائم المالية وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية بطريقة صحيحة وهذا شيء مهم وخصوصاً في المرة الاولى من عرض القوائم على وفق المعايير الدولية لان اي خطأ في طريقة العرض يصعب تغييرها في الفترات اللاحقة وله آثار على مستخدمي ومحللي القوائم المالية . – ان الافصاحات الجديدة في قائمة المركز المالي والتغييرات في صيغة او مسمى بند معين او اعادة ترتيب بنود اخرى قد يؤدي الى صعوبة فهم تلك القائمة من قبل مستخدميها لذلك يتوجب على ادارة المصرف تسليط الضوء على التغييرات التي حدثت في طريقة العرض مع توضيح بعض البنود في الجداول التوضيحية .		

المصدر : من اعداد الباحثان

الجدول (7) حسابات قائمة الدخل الشامل على وفق المعايير المحلية والدولية

ت	اسم الحساب على وفق المعايير المحلية	اسم الحساب على وفق المعايير الدولية	الملاحظات
1	ايرادات النشاط الجاري : – ايرادات العمليات المصرفية • ايرادات القروض الداخلية • ايرادات العملات الاجنبية • ايرادات والتسليفات • عمولة الحوالات • ايرادات الاعتمادات • ايرادات خطابات الضمان • عمولة مصرفية • مصروفات مستردة – ايرادات الاستثمار	ايرادات الفوائد – فوائد دائنة – ايراد العمولات – فروقات العملات الاجنبية – ارباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل – ايرادات اخرى – مكاسب التبادل الاجنبي	
2	مصروفات النشاط الجاري : – مصروفات العمليات المصرفية – الاندثار – المصروفات الادارية	مصروفات الفوائد – فوائد مدينة – عمولات مدينة	
3	–	اجمالي المصاريف – نفقات الموظفين وما في حكمها – مصاريف تشغيلية اخرى – استهلاكات واطفاءات – خسائر العقود الاجلة – خسائر التبادل الاجنبي – خسائر تدني استثمار متاح للبيع – خسائر تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	
4	–	اجمالي الدخل الشامل – الربح للسنة من قائمة الدخل – التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الاخر .	ان النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لايتطلب عرض بنود "الدخول الشاملة الاخرى" لذلك فان القوائم المالية السابقة المعدة على وفق النظام الموحد للمصارف لم تظهر بنود الدخل الشامل الاخر بينما المعايير الدولية اظهرت لنا في قائمة الدخل الشامل الاخر العناصر المعترف بها على انها مكاسب او خسائر ولكنها لاتعتبر من الارباح العادية للفترة .
تعليقات عامة : قام المصرف وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية باعداد قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر وان هذه القائمة كما رأينا اعلاه مختلفة في مصطلحاتها ومحتواها وهيكلها عن قائمة الارباح والخسائر التي تقابلها والمعدة في ظل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين على وفق المعايير المحلية . – اشار المعيار (IAS1) بأن بنود "الدخول الشاملة الآخرى" تشمل : المكاسب او الخسائر المحققة نتيجة التغير في قيمة الاصول او الالتزامات ، ومكاسب اعادة التقييم للأصول غير المتداولة ، والمكاسب او الخسائر الناتجة عن ترجمة بعض الارصدة بالعملات الاجنبية ، والمكاسب او الخسائر الناتجة عن اعادة قياس بعض الادوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة ، وفي الاساس يتم الافصاح عن المكاسب او الخسائر المحققة المدرجة ضمن حقوق الملكية على انها بنود الدخول الشاملة الآخرى . – ان المصرف استخدم قائمتين منفصلتين لعرض المعلومات المتعلقة بالأرباح او الخسائر والدخل الشامل وهذا مسموح به وفق المعيار الدولي وقد اعطى المعيار فرصة لمعد القوائم المالية باختيار اسلوب العرض الانسب .		

المصدر : من اعداد الباحثان

قائمة التغير في حقوق المساهمين

تقدم قائمة التغيرات في حقوق المساهمين تسوية لعناصر حقوق المساهمين (اول واخر الفترة) اذ قام المصرف بإعداد هذه القائمة نتيجة التحول الى معايير الابلاغ المالي الدولية والذي يتطلب ذلك وهي قائمة جديدة لم تكن تعد سابقاً عندما كان المصرف يتبع النظام المحاسبي الموحد للمصارف . وان المعلومات الواردة في قائمة (التغيرات في حقوق المساهمين) كانت تندرج سابقاً في

كشف الاحتياطيات وراس المال المرفقة مع القوائم المالية وليس في قائمة منفصلة ، بمعنى آخر ان (قائمة التغيرات في حقوق المساهمين) لم تكن مطلوبة من قبل النظام المحاسبي الموحد للمصارف المطبق سابقاً وكانت مجرد ايضاح في حين الان وبعد تطبيق المعايير الدولية اصبحت قائمة رئيسية ضمن القوائم المالية .

هيكلية قائمة التغير في حقوق المساهمين المعدة على وفق المعايير وحسب ما تم عرضه من قبل المصرف

جدول (8) قائمة التغير في حقوق المساهمين وفق المعايير

البيان	احتياطي اجباري	احتياطي مخاطر مصرفية	احتياطيات اخرى	احتياطيات القيمة العادلة	احتياطي توسعات	ارباح مدورة

المصدر : من اعداد الباحثان

وتكون البيانات في القائمة اعلاه لسنتين ، السنة الحالية والسنة السابقة وذلك للحاجة الى مقارنة المعلومات ، ومن خلال دراسة القائمة تبين بان المصرف قام بإعداد هذه القائمة على غرار كشف الاحتياطيات وراس المال المستخدم سابقاً مع اضافة اسماء حسابات له مثل (احتياطي مخاطر مصرفية ، احتياطي القيمة العادلة) .

قائمة التدفقات النقدية

القائمة المالية الاخرى المطلوبة وفق معيار (IAS 1) هي (قائمة التدفقات النقدية) والتي تعتبر جزء من المجموعة الكاملة للقوائم المالية وقد اشارة معيار (IAS 7) الى متطلبات اعداد وعرض هذه القائمة . وقام المصرف بإعداد هذه القائمة وفقاً للمعايير الدولية وجرى تغيير في المصطلحات المستخدمة عن السابق وان العرض يكاد يكون مشابهة مع السابق .

الايضاحات التفسيرية (ملخص لاهم السياسات المحاسبية) .

القائمة الاخيرة التي قام المصرف بإعدادها هي الايضاحات التفسيرية وذلك تطبيقاً لمعيار(IAS1) اذ سابقاً كان المصرف ووفقاً للمعايير المحلية (النظام المحاسبي الموحد للمصارف) يقوم بإعداد كشوفات ملحقية تتضمن تفاصيل ومبالغ البنود الظاهرة في القوائم الرئيسية دون بيان او وجود ايضاحات مرافقه معها تفسر تلك الارصدة وتوضح السياسات المتبعة لاحتسابها وبشكل معلن . الاتي المحاور الرئيسة التي تتضمنتها الايضاحات التفسيرية .

1- معلومات عامة عن المصرف : وتتضمن نبذة عن المصرف وتاريخ تأسيسه ورقم اجازته ومركزه الرئيسي وتاريخ اقرار القوائم المالية ومعلومات اخرى .

2- السياسات المحاسبية الهامة :

أ. اسس اعداد القوائم المالية : وتتضمن تصريح واضح من قبل المصرف باعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) فضلاً عن المبادئ التي تم تطبيقها (مبدأ الكلفة التاريخية لكافة الموجودات باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي تم اعدادها بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية . وبيان العملة التي ظهرت فيها القوائم المالية وهي(الدينار العراقي) وان القوائم المالية لاتتضمن كافة المعلومات والايضاحات المطلوبة للقوائم المالية ويجب ان تقرأ مع التقرير السنوي كما في 2016/12/31 .

ب. اسس توحيد القوائم المالية : اوضح المصرف بان القوائم المالية تمثل القوائم المالية للمصرف وفروعه والشركة التابعة له (شركة واحة النخيل) وذلك وفقاً لمعيار IFRS10 وشروطه (تاريخ تحقق السيطرة) .

ج. التغيرات في السياسات المحاسبية :ان المصرف قام باتباع السياسات المحاسبية في اعداد القوائم المالية مطابقة للسياسات المتبعة في السنة السابقة 2015 باستثناء مايأتي :

- طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة (تعديلات على معيار IAS27 ومعيار IFRS)
- معيار IAS1 عرض القوائم المالية (تعديلات) : وتتركز على الامور الاتية (الجوهرية ، التصنيفات والتجميع ، هيكل الايضاحات ، الافصاح عن السياسات المحاسبية ، عرض بنود الدخل الشامل الاخر الناتجة عن الاستثمارات التي تتبع طريقة حقوق الملكية)

– تعديلات معيار (IFRS10) القوائم المالية الموحدة ومعيار (IAS28) الاستثمارات في الشركات الزميلة وكما ورد في التعديل الاخير للمعيار .

2–_مصرف التجاري العراقي : ادناه تحليل واقع الافصاح المحاسبي لمصرف التجاري العراقي بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وسوف نتطرق فقط الى الاختلاف في تطبيق المعايير عن سابقة (مصرف الاهلي العراقي)

جدول (9) مدى التزام مصرف التجاري العراقي بمعايير الابلاغ والمحاسبة الدولية

واقع الافصاح المحاسبي / سنة	معيار IFRS1	معيار IFRS7,9	معيار IAS1	معيار IAS16	معيار IAS38
2016	– لم يلتزم المصرف بمتطلبات هذا المعيار من اعداد ثلاث قوائم للمركز المالي (افتتاحية ، مقارنة ، حالية) ولم يبين التسويات القيدية التي اجريت على الارصدة نتيجة التحول للمعايير وأثر التغيير والتحول على حسابات المصرف ، اضافة الى القوائم الاخرى كقائمة الدخل والدخل الشامل لم يوضح التغيير الذي حصل فيها وانما اكتفى بالافصاح عن قائمة السنة الحالية المعدلة وفق المعايير .	لم يطبق في هذه السنة	مطبق	مطبق	لم يطبق
2017	تطبيق جزئي	لم يطبق	مطبق	مطبق	لم يطبق
2018	تطبيق جزئي	في هذه السنة تم تطبيق هذا المعيار اي بشكل مبكر في حين بقيه المصارف تم تطبيقه في السنة اللاحقة . مما نتج عنه تغييرات في السياسات المحاسبية وادخال تعديلات على المبالغ المثبتة سابقاً في القوائم المالية وتم تثبيت التأثير في حساب الأرباح المدورة والبالغ رصيد التعديل (454492) الف دينار	مطبق	مطبق	لم يطبق
2019	تطبيق جزئي	–	مطبق	مطبق	لم يطبق

المصدر : من اعداد الباحثان

وهكذا بقيه المصارف عينه البحث هنالك تطبيق جزئي لبعض المعايير والبعض الاخر من المعايير لم يتم تطبيقها خلال سنوات البحث للمصارف عينة البحث .

من خلال ما تقدم ومقارنة النتائج المستخرجة بموجب تطبيق متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين وبين تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية (IAS1,16,38) ومعايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS1,7,9) على البيانات المالية للمصارف عينة البحث اذ اظهرت نتائج تحليل المحتوى بوجود اختلاف في نتيجة النشاط فضلاً عن اختلاف في نسق وشكل القوائم المالية وفي عملية القياس والافصاح المحاسبي وهذا يعود الى الاختلاف بين منهجية المعايير المحلية عن المعايير الدولية في الافصاح المحاسبي مما يجعل البيانات والمعلومات المحاسبية المعدة على وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية اعلاه اكثر مقبولية وفائدة لأصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات رشيدة .

3–2 نماذج القياس المستخدم في اختبار فرضيات البحث : ان قياس العلاقة بين الافصاح المحاسبي الذي يتم وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية IFRS وملاءمة القيمة ، يتطلب تحديد الكيفية التي يتم بها التعبير عن ملاءمة القيمة ، حيث قام الباحث باختيار نموذج السعر الاصلي (Ohlson) ونموذج مطور لقياس العلاقة بين متغيرات البحث .

أ– انموذج انحدار سعر السهم : يستخدم هذا النموذج لاختبار العلاقة بين سعر السهم (كمتغير تابع) وكل من الارباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (كمتغير مستقل) وذلك من خلال ايجاد انحدار سعر السهم على كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم ، ويمكن التعبير عن الانموذج بالصيغة الاتية :

$$p_{it}=a_{it}+\beta_1 EPS_{it}+\beta_2 BVS_{it}+e_{it}$$

بموجب هذا الأنموذج يتم الاعتماد على مربع معامل التحديد لقياس مدى ملائمة المعلومات المحاسبية الصادرة عن الوحدات الاقتصادية عينة البحث مقارنة مع النموذج المطور الآتي:

ب- الأنموذج المطور : سيتم ادخال متغير معايير الابلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS كمتغير مستقل الى أنموذج السعر كالاتي:

$$p_{it}=a_{it}+\beta_1 EPS_{it}+\beta_2 BVS_{it}+\beta_3 IFRS_{it}+e_{it}$$

3-3 نتائج اختبار الفرضيات : تم جمع بيانات المصارف عينة البحث من التقارير المالية المنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013-2019) لذا فإن بيانات البحث تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL

(TIME SERIES ، ولذلك تم تقدير النموذج الملائم لاختبار كل فرضية، وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنماذج البحث ، ووصف متغيرات الدراسة سابقاً، لذلك سيتم في هذا المحور استعمال تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات البحث .

أ- اختبار الفرضية الأولى :

الفرضية الأولى H01 : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغير معايير الإبلاغ المالي الدولية ومتغير ملاءمة القيمة .

جدول رقم (10): الارتباط الخطي البسيط

المتغيرات	القيمة السوقية للسهم P		
	الارتباط	القيمة الاحتمالية	النتيجة
معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS	-0.53	0.001	معنوي

المصدر : من اعداد الباحثان

يظهر الجدول (10) ان قيمة الارتباط لمتغير معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS مع متغير القيمة السوقية للسهم P كان (-0.53) وهو ارتباط سلبي عكسي متوسط والقيمة الاحتمالية للأختبار كانت (0.001) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) اي الارتباط معنوي , وبذلك نقبل الفرضية الأولى .

ب- اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية H02 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على ملاءمة القيمة .

لاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب (panel data) لأنموذج السعر ولأنموذج المطور (إدخال متغير معايير الإبلاغ المالي الدولية كمتغير مستقل في أنموذج السعر) وسيتم المقارنة بين الأنموذجين عن طريق مربع معامل التحديد لكلاهما.

اولا- تأثير أنموذج السعر ، وكانت النتائج كالآتي :-

جدول رقم (11) : ملخص النموذج وتحليل التباين ANOVA

المتغير التابع	ملخص الأنموذج			تحليل التباين ANOVA	
	مربع معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للأنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
القيمة السوقية للسهم P	0.42	0.38	0.30	11.47	0

المصدر : من اعداد الباحثان

يظهر الجدول (11) معنوية النموذج، حيث كانت قيمة (F=11.47) وبمستوى دلالة (SigF=0.00) وهو أقل من 0.05 ، وهذا يؤكد معنوية النموذج ، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.42) إلى أن ما نسبته (42%) من التباين في (القيمة السوقية للسهم P) يمكن تفسيرها من خلال التباين في المتغيرات المستقلة (القيمة الدفترية للسهم, حصة السهم الواحد من صافي الارباح) ، مع بقاء أي عوامل أخرى ثابتة .

وفيما يلي عرض لنتائج اختبار معامل انحدار أنموذج السعر، وذلك بالاعتماد على جدول معاملات الانحدار .

جدول رقم (12): معاملات الانحدار لأنموذج السعر

معاملات الانحدار				
المتغيرات المستقلة	المعاملات (B)	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
القيمة الدفترية للسهم BVS	0.72	1.27	0.57	0.58
حصة السهم الواحد من صافي الارباح EPS	5.71	1.77	3.23	0.00
ثابت الانحدار	-0.37	1.36	-0.27	0.79

المصدر : من اعداد الباحثان

أشارت قيمة معاملات الانحدار (0.72) و(5.71) إلى أثر كلاً من القيمة الدفترية للسهم وحصة السهم الواحد من صافي الأرباح على القيمة السوقية للسهم في المصارف الأهلية العراقية ، وكان أثر القيمة الدفترية للسهم غير معنوي، حيث كانت قيمة t (0.57) وبمستوى دلالة (sig=0,58) وهي اكبر من 0.05, أما اثر حصة السهم الواحد من صافي الأرباح معنوي حيث كانت قيمة t (3.23) وبمستوى دلالة (Sig.= 0.00) وهي اصغر من 0.05, وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة من المتغير المستقل(حصة السهم الواحد من صافي الأرباح) سيؤثر تأثيراً ايجابي طردي بمقدار (5.71) وحدة في متغير(القيمة السوقية للسهم في المصارف الأهلية العراقية) ويمكن صياغة معادلة الانحدار كالاتي :-

$$p_{it} = (5.71)\ BVS_{it}$$

ثانيا- تأثير أنموذج المطور : سيتم اضافة متغير معايير الابلاغ المالي والمحاسبة الدولية كمتغير مستقل الى انموذج السعر وكانت النتائج كالاتي :-

جدول رقم (13) ملخص النموذج وتحليل التباين ANOVA

المتغير التابع	ملخص الأنموذج			تحليل التباين ANOVA	
	مربع معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للأنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (f)
القيمة السوقية للسهم p	0.69	0.61	0.27	8.47	0

المصدر : من اعداد الباحثان

يظهر الجدول (13) معنوية النموذج ، حيث كانت قيمة (F=8.47) وبمستوى دلالة (SigF= 0.00) وهو أقل من 0.05 ، وهذا يؤكد معنوية النموذج، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.69) إلى أن ما نسبته (69%) من التباين في (القيمة السوقية للسهم P) يمكن تفسيرها من خلال التباين في المتغيرات المستقلة (القيمة الدفترية للسهم, حصة السهم الواحد من صافي الأرباح, معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية) ، مع بقاء أي عوامل أخرى ثابتة.

وعليه نرفض الفرضية العدمية الثانية ، ونقبل البديلة والتي نصها:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على ملائمة القيمة في المصارف الأهلية العراقية المدرجة في هيئة الأوراق المالية"

وفيما يلي عرض لنتائج اختبار معامل انحدار الفرضية الثانية ، وذلك بالاعتماد على جدول معاملات الانحدار

جدول رقم (14): معاملات الانحدار للفرضية الثانية

معاملات الانحدار				
المتغيرات المستقلة	المعاملات (B)	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
القيمة الدفترية للسهم BVS	-0.02	1.21	-0.02	0.98
حصة السهم الواحد من صافي الأرباح EPS	4.49	1.63	2.76	0.01
معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS	-0.48	0.14	-3.37	0.00
ثابت الانحدار	0.69	1.31	0.53	0.60

المصدر : من اعداد الباحثان

أشارت قيمة معاملات الانحدار (−0.02) و(4.49) و(−0.48) إلى أثر كلاً من القيمة الدفترية للسهم وحصة السهم الواحد من صافي الأرباح و معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية على القيمة السوقية للسهم في المصارف الأهلية العراقية ، وكان أثر القيمة الدفترية للسهم غير معنوي، حيث كانت قيمة t (−0.02) وبمستوى دلالة (Sig.= 0.98) وهي اكبر من 0.05,أما اثر حصة السهم الواحد من صافي الأرباح معنوي حيث كانت قيمة t (2.76) وبمستوى دلالة (sig=0.01) وهي اصغر من 0.05, وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة من المتغير المستقل(حصة السهم الواحد من صافي الأرباح) سيؤثر تأثيراً ايجابي طردي بمقدار (4.49) وحدة في متغير(القيمة السوقية للسهم في المصارف الأهلية العراقية), أما اثر معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية معنوي حيث كانت قيمة t (−3.37) وبمستوى دلالة (Sig.= 0.00) وهي اصغر من 0.05, وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة من المتغير المستقل(معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية) سيؤثر تأثيراً سلبي عكسي بمقدار (−0.48) وحدة في متغير(القيمة السوقية للسهم في المصارف الأهلية العراقية) ويمكن صياغة معادلة الانحدار كالآتي:−

$$p_{it}=(4.49)\ BVS_{it}-(0.48)\ IFRS_{it}$$

ونلاحظ من الجداول (11) و(13) , ان المقياس الخاص بملائمة القيمة وهو مربع معامل التحديد R^2 قد بلغ في أنموذج السعر (0.42) وهذا يدل على ان ربحية السهم تفسر ما نسبته (42%) من التغير في القيمة السوقية للسهم, اما مربع معامل التحديد R^2 في الأنموذج المطور الأول قد بلغت (0.69) وهذا يدل على ان ربحية السهم تفسر ما نسبته (69%) من التغير في القيمة السوقية للسهم بزيادة (27%) في التفسير بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS , اي انه توجد زيادة في القوة التفسيرية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية, وهذا يدل على وجود فروق معنوية لملائمة القيمة بدلالة ربحية السهم وفقاً لتطبيق معايير IFRS من عدمه .

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- اظهرت نتائج البحث ان تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية يؤثر في ملاءمة القيمة للمصارف عينة البحث وهذا يؤكد صحة الاستنتاج القائل ان القوائم المالية المعدة بالاعتماد على معايير الابلاغ المالي الدولية تعبر بشكل اكثر ملاءمة من القوائم التقليدية .

2- اظهرت نتائج البحث عدم وجود التزام بتطبيق كافة متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية من قبل المصارف عينة البحث التي اكتفت بتطبيق جزئي لمتطلبات المعايير الدولية مما يؤشر بأن النتائج التي اظهرها البحث لا تعبر بالضرورة عن العلاقة بين متغيرات البحث بشكل كامل .

3- ظهور نتائج مختلفة في نتيجة النشاط فضلاً عن اختلاف في شكل ومحتوى القوائم المالية والتبويب المحاسبي واسماء الحسابات وفي عملية القياس والافصاح المحاسبي الذي يدل على الاختلاف بين منهجية المعايير المحلية عن المعايير الدولية في الافصاح المحاسبي الذي يجعل البيانات والمعلومات المحاسبية المعدة على وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية اعلاه اكثر موضوعية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية .

4- تؤثر معايير الابلاغ المالي الدولية بملاءمة القيمة من خلال التأثير على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لاسيما في نتيجة النشاط التي تظهره تلك القوائم وانعكاس ذلك على القيمة السوقية للسهم التي تنعكس بالضرورة بالايجاب على فائدة المعلومات المحاسبية .

ثانيا: التوصيات

1- على المصارف عينة البحث تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بشكل كامل وعدم الاكتفاء بالتطبيق الجزئي اذا كانت تسعى لتحسين قيمة المصرف وتحسين سمعته في السوق المالي وحملة الاسهم .

2- تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في المصارف سوف يفتح المجال امام المصارف للعمل في البيئة الدولية واسواق المال الدولية التي تستلزم تطبيق معايير IFRS .

3- على إدارات المصارف الالتزام بكافة متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية لتعزيز خصائص المعلومات المحاسبية لمستخدمي البيانات المالية لكون الالتزام بتلك المعايير يجعل القوائم المالية تعبر بشكل صادق عن حقيقة المضامين التي تحملها من ارقام واحداث .

المصادر

أولا: المصادر العربية

1- Abu Nassar, Muhammad & Hamidat, Juma, 2020, “International Accounting and Financial Reporting Standards,” 3rd edition, Wael Publishing House, Amman - Jordan.
2- Al-Janabi, Amer Muhammad Salman, Suleiman, Shaima Ahmed, 2022 " The extent to which the Iraqi environment responds to the requirements of IAS 12 in determining income tax" , Journal of Accounting and Financial Studies, Vol (17), Iss (61).
3- Arafa, Muhammad, 2016, “Managing the Transition from US GAAP to IFRS,” 1st edition, Hamithra Publishing House, Cairo - Egypt.
4- Ghoneimi, Iman Muhammad Abdel Moez, 2023, “The impact of applying international financial reporting standards on the suitability of accounting information to value,” an applied study on companies registered in the Egyptian capital market, Journal of Accounting Research, Tanta University, second issue.
5- Iman, Maimoun, 2017, “The role of adopting international financial reporting standards - IAS/IFRS in attracting foreign direct investment in Algeria through the new financial accounting system - SCF,” PhD thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences - Algeria.
6- International Financial Reporting Standards Foundation, 2016, “International Financial Reporting Standards,” translated by the Saudi Organization for Certified Public Accountants.
7- Meligi, Magdy Abdel-Hakim, 2014, “The impact of the transition to international financial reporting standards on the quality of accounting information and the value of registered companies in the Saudi business environment,” a theoretical and applied study, Salman bin Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.
8- Mahmoud, Thaer Sabri, Azab, Ali Abd, 2021, “The effect of financial leverage on the market value of the shares of Iraqi commercial banks”, Journal of Accounting and Financial Studies, vol. 16, Iss 57.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1- Liu J., Lui , 2007 , " Is cach flow king in valuations " , financial analysts journal , Vo 63 no 2.
2- Robu , I.B.,Carp , M., Istrate, C., Popescu, C., & Robu, M.A., 2016 , " The value relevance of financial information under the influence of country risks " the case of the indian listed companies . review of economic & business studies , 9 (2) , 77-93 .
3- Francis, J. & Schipper, K., 1999, " Have financial statements lost their relevance " , journal of accounting research , 37 (2) , 319-352.
4- Jaffar, N., A. Nor & Z. Selamat , 2019,." Integrated report content elements effecting value relevance of publicly listed companies in Malaysia" , International Journal of Innovation, Creativity & Change, 8 (6).